الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع السياسة الفرنسية بالصحراء الجزائرية ما بين 1957و1962 م ،واهم ما ميز هذه السياسة بالجزائر بداية من سنة 1957م هو أنها سياسة طمحت لفصل اكبر جزء عن الوطن الأم كمحاولة لإفشال مخططات الثورة الجزائرية،ومن اجل تحقيق أهدافها الاقتصادية ،والسياسية،والعسكرية بما في ذالك خلق شراكة مع شركات اجنبية عالمية لتضمن لنفسها شرعية زائفة بينهم .كإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية ،وإنشاء الوزارة المكلفة بالصحراء،وتقسيم الصحراء الجزائرية إلى عمالتين :الساورة والواحات، اللتين ألحقتا بفرنسا مباشرة وأخضعتا في نظامهما الإداري بالإضافة إلى العديد من الإجراءات السياسية و،الإدارية الأخرى.

ان الصحراء الجزائرية تمثل مصدر رخاء بالنسبة لفرنسا ،وضرورة المحافظة عليها من اجل استغلالها، واستتراف خيراتها المتمثلة في البترول، و الغاز الطبيعي، وغيرهم من الثروات الباطنية الأخرى، كمادة اقتصادية هامة لا يمكننا الاستغناء عنها ،كما أن الاستثمار في الصحراء ذريعة لمواصلة الحرب ،وتعريض ثرواتها للأطماع العالمية ،ويظهر جليا السبب الذي جعل فرنسا تتشبث بهذه الأرض واعتبارها ارض فرنسية ،وما هي الطرق والأساليب التي اتخذت للحفاظ عليها؟ ومن هي الشخصيات من الأعيان التي تكون قد تلقت عروضا في سير هذه القضية ؟وكيف كانت ردود هذه الشخصيات؟ ودور الذي أوكل لابن لونيس في مجرى القضية ؟إلى غير ذلك من الأسئلة التي طرحت حول هذه القضية والتي بقيت مطروحة في غياب إجابات دقيقة تخدم الموضوع وتجيب عنه، وتبقى قضية الصحراء محل مناقشات أخرى، ويبقى الحديث عن الجمهورية الصحراوية المستقلة " ضرب من التخمين .

وفي هذا البحث خلصنا لأسباب فشل السياسة الفرنسية بالصحراء إلى أن الثورة كانت السبب الوحيد الذي عرقل هذه السياسة، وادي بها إلى الفشل ،فالثورة واجهت هذه السياسة الرامية لفصل الصحراء بانتهاج أساليب لإفشال مشروع التقسيم كانت كفيلة بتحقيق نتائج باهرة أرغمت الحكومة الفرنسية على مراجعة حساباتها ،و ذلك من خلال القيام بتوسيع نطاق الكفاح المسلح نحو الجنوب رغم صعوبة المهمة ،والمتمثلة في اتساع مساحة الصحراء، وصعوبة التنقل من منطقة لأخرى بعدد من إطارات الجيش التحرير الوطني ووضع حد للمزاعم الفرنسية القائلة إن هناك أراضي، ومناطق لم تصلها يد جيش التحرير الوصول إليها، والموقف الذي لعبته على الصعيد الدبلوماسي من طرف الحكومة المؤقتة واستدراج الفرنسين إلى طاولة المفاوضات، والتعنت الفرنسي في التمسك بالصحراء كان السبب وراء تعطل سير مفاوضات مولان جان 1960م،ولوقوران في جويلية من نفس السنة ،واللقاءات الأخرى إذ إن فرنسا لم تبقى في تعنتها ،إذ كان للضغوطات الداخلية من طرف الثورة ،والخسائر التي ألحقت بالجانب الفرنسي لقاء بال الثاني أكتوبر 1962ملتصور جديد فيما يتعلق بالسيادة على الصحراء لكي لا يكون غموض إذا اتفق الطرفان، وفي آخر الأمر وبعد إن فشلت كل أساليب فرنسا في فصل الصحراء اضطرت للاعتراف بمطالب الحكومة الجزائرية، بتوقيعها وقف إطلاق النار في مارس 1962م، وبذلك الحصول غلى الاستقلال الكلي، ويبقى تصورنا للوضع الذي آلت إليه الصحراء الجزائرية واقع وماذا كان سيجري إن بتر ؟.